باب الخلع

قوله بينونة لصيرورتها أجنبية فلا يقبل طلاقا قوله الخلع بالضم فتح الزوجية وبالفتح في غيره يقال خلع ثوبه ونعله خلعا نزعه صبيح المخلع بالضم فتح الزوجية وبالفتح في غيره يقال خلع ثوبه ونعله خلعا نزعه صبيح منها المفاعلة ملاحظة لمقابلة كل الآخر كالثوب الملبوس قال تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن قوله هو الفصل من النكاح هذا تعريف لمطلقه سواكان منه مال أولا وفي الاولى في الفتح بانه ازالة ملك النكاح بلفظ الخلع فخرج عقب النكاح الخلع في النكاح الفاسد ولعبر البتونة والردة بانه لغو وبقوله بلفظ الخلع الطلاق على مال فانه غير مسقط واما لفظ المباراة فملحق بالخلع في حكمه ولفظ البيع والشراء كذلك كما صححه في المغرب بخلاف النكاح وافاد التعريف صحة الخلع من المطلقة الرجعية وشرطها الطلاق وصفته عين من جانبه معاوضة من جانبها تعتبر الاقام الوقائع بجواب بالخلع سواكان على مال اولا بان لم يجر الخلع طلقة بائنة واما الثالث فلانها لم تنزل المال الا لتسلم لها نفسها ولا يكون ذلك في الرجعي وقيد بالمال لانها لو قالت طلقني على ان او خوما لي عليك فقبل كان رجعيا نهر قوله وقالا ان في ابي في مزعمه القديم ربما ولو بقي فاض يكون الخلع فسخا في نفاذه قولان والظاهر النفاذ بحر ولزمها المال لانه لم يرض بخروج البضع عن ملكه الا به هذا اذا لم تكن محجوره سفيه اما لو كانت فقبلته لم يلزم المال وكذا لو كانت مكرهة ولو اختلفا في الطواعية والاكراه فالقول لها مع اليمين نهر قوله وكره له خرجا قوله اخذ شيء ولحق به الابراء لما علمت ودرات شرنبلالي ولو وجد منه نشوز ايضا لان قوله تعالى فلا تاخذ وا منه شيأ حمل ما اذا كان النشوز منه وقوله حمل على ما اذا كان النشوز منه وقوله فلا حياج عليهما فيما افتدت به على ما اذا كان النشوز منهما سواكان منه نشوز ايضا ام لا نهر قوله كره في رواية المبسوط صحيح الشيخين ولا يكره وهو الاوجه فتح وتغيير الملتقى بلا بأس بغير انا كذا في شرح تنوير بعضهم وبه يحصل التوفيق درر قوله وما صلح ان يقتنيه منفردا كعبد وثوب وانعكما سراج جزم به كثير نقاية كاذبة قوله جزم به لو سمت له حلالا لكنا لعن على هذا الخلع فاذا هو حمر فلها ان ترد المهر ان لم يعلم بكونه حمرا فان علم به فلا شيء له بحر قوله بانت بذلك الخلع لانه من الكنايات وذكر البدل وان لم يكن مالا قوله رجعيا في غيره لانه صرح

قوله

قوله بجانا لانه لا عفو ومنها قوله على ما في يديه سواقال من شيء او لا وشمله ما في بيته من شيء وعلى ما في بطن جاريتي وعلى ما في محلي فاذا لا شيء فيما يحيط وكذا عكسه فلو قال خالعتك على ما في يدي ولا شيء في يده لا شيء له ولو كان ثمة جوهرة لها فقبلت فهي له وان لم تعلم بذلك لانها هي التي اضرت بنفسها حيث قبلت قبل ان تعلم بما في يده قوله ردت مهرها لانها سمت ما لا لم تكن راضيا بالزوال الا بعوض ولا وجه الى ايجاب المسمى او قيمته للجهالة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل لانه غير منقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قام به على الزوج هداية وتبعه في الخلاصة لعدم العلم ولو علم ان لا شيء في يدها وقع الطلاق ولم يلزمها شيء بحر ولو كان في يدها مال متقوم وكان له قيمة كان اركثير ولا يلزمها رد المهر بحر وفي الولوالجية خلعها على ما لها عليه من المهر ظانا ان لها عليه بقية المهر فاذا هو قد اوفى الكل ردت عليه المهر اما ان علم انه لا شيء عليه وقع عليه بجانا انتهى قوله او ثلاثة دراهم لانها اسم الجمع واقله ثلاثة ومن ههنا للتبيان دون هي للتبعيض لتمام الكلام بدونه ولو كان في يدها اقل كلها واعترض بان هذا في المنكر ظاهرا اما في المحلى فيتخير وجوب درهم واحد لبطلان الجهالة بالالف الجنسية واجيب بان هذا عند عدم امكان المعهودية وقد امكنت لان قولها ما في يدي صادق بالدرهم بحر قوله لم تبرأ من ضمان خلاص البراءة من عيبه فانها صحيحة بحر قوله وعليها تسليم عبيه لانه عوض معاوضة فيقتضي سلامة العوض واشتراط البراءة عن شرط فاسد فيبطل لا ان الخلع لا يبطل بالشروط الفاسدة وعلى هذا النكاح هداية قوله له ثلث الالف لانها طالبت الثلاث بالف فقد طلبت كل واحدة بثلث الالف لان البائن يستحب الاعواض والعوض ينقسم على العوض هداية هذا اذا طلقها في محله والا فجانا فتح وفي الخانية لو كان طلقها ثنتين فله كل الالف قوله وعنها لان على عتق الماء والماوضات حتى ان قولهم احمل هذا الطعام ببرهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط قال الله تعالى يبايعنك على ان لا يشركن ومن قال لامرأته ان طالقت على ان تزوجي علي لم يكن شرطا وهذا لانه للزوم حقيقة واستعير للشرط لانه يلازم الجزاء واذا كان للشرط فالشرط لا يتوقع على احد شرطي نخلاف الا لانها للعوض واذا لم يجب المال كان مبذولا فوقع بائنا